

هل لامست الميزانية العامة للدولة إحتياجات المواطن؟! (1-2)

يمثل في الواقع إعلان بيانات الموازنة والميزانية العامة للدولة أهمية خاصة لدى مختلف شرائح المجتمع السعودي، وذلك لأن إقتصاد المملكة لا يزال في الواقع يعد إقتصاد مركزي وريعي قائم على مصدر وحيد وهو النفط، وعليه فإن الجميع يترقب خبر الموازنة العامة وذلك من أجل إستقراء حجم واتجاه الإنفاق الحكومي سواء كان الإنفاق الإيرادي أو الرأسمالي وذلك لأنه يعد المحرك الرئيس إن لم يكن الوحيد لعجلة التنمية والبناء.

إلأنني أرى أنه من الملائم بل من الملائم جدا بمناسبة صدور بيانات الميزانية العامة للدولة، وقبل التطرق إلى المدلولات الإقتصادية لبياناتها التفصيلية ومدى مساهمتها في دعم وتعزيز الإقتصاد الوطني وتحقيق مايعرف بالتنمية المستدامة على مختلف الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، إعطاء لمحة موجزة لمفهوم الموازنة والميزانية العامة للدولة!! حيث تعرف الموازنة العامة للدولة بإنها عبارة عن خطة أو برنامج سنوي للدولة تتضمن تقديرا للإيرادات المؤمل تحصيلها وكذلك النفقات المقدرة والمرخص بصرفها من أجل تحقيق أهداف الدولة لسنة مالية قادمة. فمثلا تضمنت بيانات الموازنة العامة للدولة تقديرا للإيرادات للعام القادم بمبلغ ٨٢٩ مليار ريال، في حين تم إعتداد مصروفا بمبلغ ٨٢٠ مليار ريال. بينما تمثل الميزانية العامة للدولة بيان تفصيلي يوضح الإيرادات الفعلية المحققة والتي بلغت ١٢٣٩ مليار ريال وذلك وفقا لبيان الميزانية الأخير في حين أن النفقات الفعلية المتكبدة بلغت ٨٥٣ مليار ريال للدولة عن السنة المنصرمة. ولذا يتبين من تعريف الموازنة العامة للدولة أنها تستند إلى عنصرين أساسيين، هما التقدير والاعتماد. فبالنسبة إلى التقدير، فإنه يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي يُنتظر أن تنفقها، وذلك خلال سنة مالية مستقبلية. أمّا بالنسبة إلى الاعتماد، فيقصد به حق السلطة التشريعية من خلال إختصاصها المعنية الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية، من إيرادات عامة ونفقات عامة.

ويسمى الفرق الموجب (السالب) بين إيرادات الدولة ومصروفاتها وفقا لبيانات الموازنة العامة فائضا (عجزا) مقدرا، في حين يسمى الفرق الموجب (السالب) بين إيرادات الدولة ومصروفاتها وفقا لبيانات الميزانية العامة فائضا (عجزا) حقيقيا. ولذا فإنه وفقا لبيان الميزانية الأخير فإن الفائض المتوقع سوف يبلغ ٩ مليار ريال، في حين أن الفائض الفعلي المحقق يبلغ ٣٨٦ مليار ريال. ويتم تبويب المصروفات في الموازنة العامة للدولة وفقا للتبويب النوعي والإداري والإقتصادي. حيث يتم فوفقا للتبويب النوعي تقسيم المصروفات إلى أبواب والأبواب إلى بنود والبنود إلى فروع!!